

Distr.: General
5 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

خطة ورؤية للولاية من 2020 إلى 2023

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة
وحقه في خدمات الصرف الصحي، بيدرو آروخو أجودو

موجز

يواجه كوكب الأرض أزمة مياه عالمية تنتج عن النقاء تصدّعين هيكلين في نموذج التنمية الحالي: عدم استدامة النظم الإيكولوجية المائية، التي تضر بنوعية تدفقاتها وتحول المياه من كونها مفتاح الحياة إلى ناقل رهيب للمرض والموت؛ وأحوال الفقر وعدم الإنصاف والتمييز التي تشيع في جوانب النظام الاجتماعي والاقتصادي الحالي. ويزيد على ذلك أن العالم يعاني من ثلاثة عوامل تتسبب مباشرة وبصورة غير مباشرة في مفاومة الأزمة وتكثيف حدتها: أمولة المياه وتحويلها إلى سلعة استهلاكية، وتغير المناخ، ومؤخراً، جائحة كورونا (كوفيد-19)، التي عمّقت أوجه التفاوت ووسعت نطاق الفقر. وفي سياق أزمة المياه العالمية، ستمثل ثلاثة أهداف صعبة الخيوط الرئيسية لعمل المكلف بالولاية للفترة 2020-2023: (1) توضيح سبل تعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي؛ (2) وتعزيز إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، مع التركيز على استعادة الاستدامة إلى النظم الإيكولوجية المائية؛ (3) وتشجيع التعامل مع المياه باعتبارها مفتاحاً للتعاون والسلام.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	أولاً -
3رؤية المقرر الخاص وقيمه الهادية للولاية.....	ثانياً -
3لمحة تاريخية للولاية (2008-2020).....	ألف -
4رؤية المقرر الخاص: نهج اجتماعي بيئي إزاء حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي.....	باء -
5وظائف المياه والقيم التي تنسب لها: تأملات في أولويات إدارة المياه من منظور أخلاقي.....	جيم -
7الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي.....	دال -
8الحالة الراهنة: تأملات المقرر الخاص.....	ثالثاً -
8أزمة مياه عالمية على الكوكب المائي.....	ألف -
9ندرة المياه.....	باء -
10تصدعان هيكليان رئيسيان.....	جيم -
14ثلاثة عوامل تعمق أزمة المياه العالمية.....	دال -
19السنوات الثلاث الأولى للمقرر الخاص كمكلف بالولاية (2020-2023).....	رابعاً -
19ثلاثة أهداف رئيسية.....	ألف -
20خطط محددة.....	باء -

أولاً- مقدمة

1- عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 2/16 و8/45، شجّع المجلس المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، بيدرو أروخو أجودو، بالعمل على توضيح التحديات والعقبات التي تحول دون الأعمال التامة لهذه الحقوق، وبيان فجوات الحماية المتصلة بها، ومواصلة التعرف على الممارسات الجيدة وعوامل التمكين في هذا المجال. ويعرض المقرر الخاص في التقرير الحالي، وهو الأول الذي يقدمه بصفته المكلف الحالي بالولاية، خطته ورؤيته للسنوات الثلاث الأولى لولايته، من 2020 إلى 2023.

2- وفي إطار التحضير لهذا التقرير، عقد المقرر الخاص سلسلة مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرى مشاورات أولية مع الدول الأعضاء وهيئات المجتمع المدني. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2021، عقد سلسلة مشاورات ثنائية مع منظمات دولية وإقليمية⁽¹⁾. وإلى جانب ذلك، عقد سلسلة لاجتماعات المائدة المستديرة مع منظمات غير حكومية محددة، وواصل الانخراط في حوار جارٍ مع المدافعين عن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي عبر قناة حوار مفتوحة تمكن المدافعين دون عسر من تحديد موعد للتداول مع المقرر الخاص⁽²⁾. كذلك، تلقى المقرر الخاص حوالي 100 تعليق استجابة لدعوته للحصول على مدخلات⁽³⁾.

3- ويعرض المقرر الخاص في هذا التقرير رؤيته، والقيم التي سيهتدي بها خلال فترة ولايته، وهي تتمحور حول النهج الاجتماعي البيئي إزاء حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، وتعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي (الفرع الثاني). ويتبع ذلك بعرض تأملاته بشأن الحالة الراهنة لأزمة المياه العالمية مع توضيح للتصدعين الهيكليين الرئيسيين للأزمة ولثلاثة عوامل تسهم في تعميقها (الفرع الثالث). ويحدد أخيراً أهدافاً وخططاً متضافرة لسنواته الثلاث الأولى كمكلف بالولاية (الفرع الرابع).

ثانياً- رؤية المقرر الخاص وقيمه الهادية للولاية

ألف- لمحة تاريخية للولاية (2008-2020)

4- ركزت المكلفة الأولى بالولاية، كاتارينا دي ألبوكيركي، على تجميع الممارسات الجيدة وتوفير التوجيه بشأن سبل أعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. واستهدفت تحويل هذه الحقوق إلى حقائق ملموسة، وبناء الجسور بين أصحاب المصلحة وبين المهن والأشخاص من مختلف المشارب. وإثر تلقيها عدة طلبات لتوفير إرشادات عملية بشأن سبل تنفيذ حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، وضعت دليلاً

(1) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Partnering-with-other-organizations.aspx

(2) انظر العنوان الإلكتروني التالي: <https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSey3JpxY8HgCbS9bSps1O-69TPpWxCqsPfdgPhCyeHcVMaV5w/viewform>

(3) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Mandate.PlanningReportWater.aspx

يوضح مضمون حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي واستحقاقاتها والخطوات اللازمة لتحقيقها⁽⁴⁾.

5- وأولى المكلف الثاني بالولاية، ليو هيلر، أولوية لجهود ترجمة المبادئ القانونية وقواعد حقوق الإنسان القائمة إلى سياسات عامة وآليات تنفيذية تسهم في إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي⁽⁵⁾. وتضمنت حصيلة الجهود التي اضطلع بها إصدار 12 تقريراً مواضيعياً تسلط الضوء على النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء قضايا مختلفة متعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي التقرير الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2020، وعلى ضوء الملاحظات التي أبدت في تقاريره المواضيعية السابقة، جمّع المقرر الخاص نماذج عن التقدم المحرز منذ عام 2010 في إعمال حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وجرى في التقرير تحليل هذا التقدم من خلال إطار ثلاثي الأبعاد شمل: حقوق الإنسان بوصفها محركاً، وبوصفها أداة للسياسة العامة، وبوصفها نهجاً ركيزته الناس⁽⁶⁾.

6- وبفضل العمل المنجز منذ عام 2008، بات مضمون حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وإمكانية إجراء إسقاطات معيارية بشأنه واضحاً. ويرى المقرر الخاص مع ذلك أن ثمة طريق طويلة لا تزال تحتاج إلى قطعها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لهذه الحقوق. ويتراوح هذا التنفيذ بين الاعتراف الدستوري المستصوب لإثبات حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتزامات الميزانية، والتشريعات المتعلقة بالمياه التي تعزز المساءلة وتكفل اتباع النهج المستدام القائم على حقوق الإنسان في إدارة المياه، ومواكبة ذلك بالسياسات العامة الضرورية في هذا الخصوص.

باء - رؤية المقرر الخاص: نهج اجتماعي بيئي إزاء حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي

7- انطلاقاً من البناء على عمل سلفيه، يهدف المكلف الحالي بالولاية إلى توضيح وإغناء عنصرين أساسيين يراهما محورين في تعزيز الأعمال الفعال لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي وهما: استعادة حيوية النظم الإيكولوجية المائية، وكفالة الإدارة الديمقراطية للمياه.

8- فمن الضروري أولاً، استناداً إلى تلاحم نموذج الاستدامة، صياغة نهج للنظام الإيكولوجي يفترض وجود إدارة متكاملة لمختلف استخدامات المياه ووظائفها. إن عدم ضمان مثل هذه الإدارة المستدامة للنظام الإيكولوجي يعرض للخطر جميع الاستخدامات الأخرى ولا سيما الخدمات التي يستند إليها إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. ولذلك، يقوم ارتباط وثيق بين تحقيق الأعمال الفعال لحقوق الإنسان تلك، وخاصة للعائشين في أحوال الفقر والضعف، واستعادة صحة واستدامة النظم الإيكولوجية المائية التي يعتمد عليها هؤلاء السكان.

9- وثانياً، يهدف المقرر الخاص إلى توضيح الخطوات التي يلزم اتخاذها لتعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه باتباع نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان في سياقات مختلفة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المناطق الحضرية والمناطق الريفية والمناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية. ويمثل الإعمال

(4) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Handbook.aspx

(5) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 4.

(6) A/HRC/45/11.

الفعال لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي تحدياً ديمقراطياً يتطلب مشاركة الجميع وانخراطهم الفعال في إدارة المياه، باعتبارها منفعة عامة ضرورية للحياة، دون ترك أي أحد متخلفاً عن الركب أو مُهملاً على الهوامش.

10- وبالإضافة إلى ذلك، يرى المقرر الخاص أن المياه منفعة عامة تتميز بطابعها المشاعي، بالنظر إلى وظائفها الأساسية للنظم الإيكولوجية والرفاه الاجتماعي في المجتمع المركب الذي نعيشه اليوم. ومن هذا المنطلق، يجب على الدولة أن تكفل استمرار تلبية المياه لهذه المهام في ظل إدارة ديمقراطية تشاركية. وعملاً بهذا النهج، يود المقرر الخاص أن يردد أصداً ما ذكرته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 15(2002) بأن المياه منفعة عامة أساسية للحياة والصحة (الفقرة 1). بيد أنه في حالة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية التي تستطيع أن تحافظ على حيوية الإدارة المجتمعية للمياه، يمكن الإبقاء على هذه الإدارة في أيديها مع تقديم مساهمات من الدولة لزيادة تمكينها من الاضطلاع بهذه الإدارة، بما في ذلك عن طريق تزويدها بالدعم اللازم لحماية المياه والنظم الإيكولوجية التي ترتبط بها.

11- وإلى جانب ذلك، ينشغل المقرر الخاص بالتنوير المفاهيمي والعملية لحق الإنسان في خدمات الصرف الصحي: (أ) في المناطق الريفية الفقيرة، حيث لا يزال يشكل تحدياً عالمياً كبيراً؛ (ب) وفي المجال المتعلق بمتطلبات النظافة الصحية، بما في ذلك من المنظور الجنساني الذي يراعي صحة النساء والفتيات في وقت الحيض، باعتبارها جانباً مهماً من هذا الحق يفيد منه نصف عدد السكان (انظر قرار الجمعية العامة 169/70)؛ (ج) وفيما يخص شبكات الصرف الصحي للمخلفات، ونظم الصرف الصحي الخارجة عن الشبكة، وحماية الصحة العامة، ووجود النظم الإيكولوجية الصحية، واستكمال حلقة حميدة تجمع بين حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي.

جيم- وظائف المياه والقيم التي تنسب لها: تأملات في أولويات إدارة المياه من منظور أخلاقي

12- حدد المقرر الخاص كنقطة انطلاق لتأملاته اقتضاء استدامة النظم الإيكولوجية المائية، وانتقل بعدها إلى النظر في النطاقات الأخلاقية المختلفة التي ينبغي أن تُدرج في إطارها مختلف استخدامات المياه وقيمتها بعد استمدادها من الطبيعة، وغايته من ذلك تحديد الأولويات المتقابلة فيما بينها. فإذا حاول المرء مثلاً، أن يقارن بين قيمة المياه المستخدمة لماء حمام سباحة وقيمة المياه اللازمة لتلبية الحد الأدنى الحيوي الذي يحتاجه أي إنسان لكي يعيش حياة كريمة، باعتبارها حقاً من حقوقه، سيستنتج بسرعة أنها قيم غير خاضعة حتى للمقارنة لانتمائها ببساطة إلى نظامين أخلاقيين مختلفين. ولا يرى المقرر الخاص وجوب أن تشكل هذه النطاقات بذاتها قواعد قانونية، لكنه يعتقد بضرورة إجراء مناقشات بشأن هذه الطائفة من القيم الأخلاقية وإخضاعها للدرس عند وضع المعايير القانونية. ويزيد توضيح هذه النطاقات الأخلاقية إمكانيات فهم الأولوية التي يتعين أن يحظى بها حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي ضمن الإطار العام لإدارة المياه.

13- وواقع الأمر، أنه رغم الأولوية التي تُعطى على وجه العموم للطلب على المياه لأغراض الأنشطة الاقتصادية، لن يمكن لأهم وظائف المياه وقيمتها أن تقبل التعويض أو المبادلة بالمال. وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها 292/64 و169/70 بأن مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي من حقوق الإنسان؛ ودعت إلى ضرورة التفكير في قيمة المياه من منظور الصحة العامة والتماسك الاجتماعي؛ وسلّمت بأهمية المناظر الطبيعية وقيم الهوية المرتبطة بالأنهار والبحيرات؛ وبالقيم الاجتماعية والجمالية والترفيهية

والرمزية التي تمثلها الموارد المائية في مختلف البلدان والثقافات والمنظورات العالمية؛ ووظائف المياه في الطبيعة؛ واستدامة التنوع البيولوجي، والتوقع المستقبلي لخدمات النظم الإيكولوجية ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الحاضر والأجيال المقبلة. ومن غير المستطاع أن يحل استبدال هذه القيم بالمال طابع الدوام، ولن يمكن من ثم الاعتماد على منطق السوق في تحديدها وإدارتها على النحو الواجب. ولا ينتقص ذلك من قيمة أو أهمية الاستخدامات الاقتصادية للمياه، لكنه يتطلب إدماج هذه الاستخدامات في إطار إداري تكون أولويته الأساسية هي دعم الحياة وصحة الناس وكرامتهم، بمعنى آخر، إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي.

14- ويقترح المقرر الخاص الفئات والأولويات الأخلاقية التالية، لكي تمثل صُلب النقاش والدرس في سياق إعمال الدول لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي:

(أ) المياه من أجل الحياة، وتشمل الكمية الدنيا اللازمة لضمان مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الداعمة لحياة كريمة، باعتبارها حقاً من حقوق إنسان؛ والمياه اللازمة لإنتاج الغذاء التي تحتاجها المجتمعات التي تعاني أحوال الضعف، باعتبارها مرتبطة بحق الإنسان في الغذاء؛ وتدفقات المياه ونوعيتها اللازمة لضمان استدامة النظم الإيكولوجية المائية (نظام التدفق الإيكولوجي)، باعتبارها مرتبطة بما يعتقد المقرر الخاص أنه من الضروري الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان، وهو حق العيش في بيئة صحية؛ وحقوق الشعوب الأصلية في مياهها وأراضيها ضمن النهج التكاملية لرؤى عالم الأسلاف. وباختصار، لا بد أن يكون ضمان الاستخدامات والوظائف والقيم المرتبطة بحقوق الإنسان متبوأ المستوى الأعلى للأولوية؛

(ب) المياه من أجل استخدامات المصلحة العامة، وتأتي في المستوى الثاني للأولوية، وتشمل الوظائف والخدمات والأنشطة ذات الأهمية العمومية للمجتمع؛ والاستخدامات التي لا يقدر السوق قيمتها أو يقلل من قيمتها عموماً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، أنشأ الكونغرس في عام 1968 الشبكة الوطنية للأنهار البرية والأنهار المحمية الخلابة من أجل المحافظة على أنهار معيثة تحمل قيمة طبيعية وثقافية وترفيهية متميزة في حالة تدفق حر من أجل متعة أجيال الحاضر والمستقبل⁽⁷⁾. وحسبما يذهب إليه هذا القانون، تؤدي مياه هذه الأنهار من ثم وظيفة بيئية وتراثية تدخل في باب المصلحة العامة وتحظى بالأولوية، على سبيل المثال، عند مقارنتها بأي استخدام منتج آخر مهما كان مربحاً؛

(ج) المياه من أجل التنمية الاقتصادية المستخدمة في أنشطة إنتاجية مؤلدة لفوائد اقتصادية، لكن ضرورتها ليست قطعية للمحافظة على حياة الإنسان أو للوفاء بحقوق الإنسان، خلافاً للمياه التي تحتاجها المجتمعات التي تعاني أحوال الضعف من أجل إنتاج غذائها إعمالاً لحق إنسانها في الغذاء. وفي الواقع العملي، يصل استخدام المياه في هذه الأنشطة الإنتاجية، التي تتمثل في الأساس في أنشطة زراعية وصناعية، إلى ما بين 80 و90 في المائة من الطلب على المياه، ويؤد مخاطر التلوث الرئيسية. وتحتاج هذه الأنشطة أن تدار عند مستوى ثالث للأولوية، على نحو يضمن استرداد التكلفة الكاملة على أساس الفوائد التي تولدها؛

(د) استخدامات المياه المهددة للحياة، وتشمل الأنشطة الاقتصادية التي توهن الصحة العامة لأجيال الحاضر أو حتى أجيال المستقبل، وتضعف الاستدامة البيئية، بالتلوث السمي مثلاً، كالحاصل غالباً في أنشطة المناجم المفتوحة أو التصديع الهيدرولي، والأنشطة غير المشروعة التي تستدعي تجريدها وحظرها.

.United States of America, Wild and Scenic Rivers Act, Public Law 90-542; 16 U.S.C. 1271 ff (7)

دال - الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي

15- لا بد أن تكون الإدارة الديمقراطية التي يشجع عليها المقرر الخاص لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، والمياه بوجه عام، ضامنة للاستدامة البيئية ومراعية للمعايير الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك المضمون المعياري لهذه الحقوق حسبما حددته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 15(2002). وفي إطار هذه المجموعة من المعايير يعتقد المقرر الخاص أهمية تسليط الضوء على المبادئ التالية:

(أ) المشاركة: لا بد أن يتمتع كل فرد بحق المشاركة في عملية صنع القرار ووضع السياسات والتخطيط والإدارة فيما يتعلق بالمياه وخدمات ومرافق الصرف الصحي، بقدر ما قد تتأثر به حقوق الإنسان خاصته؛

(ب) المُساءلة: لا بد أن توفر المؤسسات أو الكيانات المسؤولة عن إدارة وخدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك مشغلو الخدمات، معلومات وتقارير للجمهور بطريقة منتظمة وواضحة وميسورة الفهم وشفافة؛

(ج) عدم التمييز وكفالة المساواة: لا بد أن يُكفل عدم تعرّض أي شخص للتمييز في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ولا بد أن يكون التمتع الفعلي بهذه الحقوق المشمولة بحقوق الإنسان، متاحاً ومتوائماً مع احتياجات الجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ومتطلبات الفئات التي تعيش أحوال الضعف؛

(د) التمكين: لا بد من تمكين الناس والمجتمعات من الإلمام بحقوقهم في المشاركة، سواء في صياغة القوانين والأنظمة أو في إدارة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وتزويدهم بالوسائل التي تعينهم على كفالة فعالية هذه المشاركة؛

(هـ) الحماية القانونية: لا بد أن تضمن القوانين الوطنية على نحو فعال أعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، وأن تكفل أهلية هذه الحقوق للتقاضي وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تنص على تدابير كافية للانتصاف والجبر والإصلاح والتعويض في حالة وقوع انتهاكات؛

(و) الاستدامة: لا بد أن تكون المياه وخدمات الصرف الصحي عالية الجودة، ومتاحة وميسورة للجميع على أساس دائم وبدون تمييز لأجيال الحاضر والمستقبل على السواء، وأن تكون إدارتها محققة لحلول دائمة حتى لا يمس توفير الخدمات اليوم بحقوق الإنسان في المستقبل. ويتعين من أجل ذلك نشر ما يكفي من الوعي والتثقيف من أجل شحذ المسؤولية المشتركة بين الأجيال.

16- وتحتاج الإدارة الديمقراطية للمياه عموماً، وخدمات المياه والصرف الصحي خصوصاً، وجود إطار تنظيمي يضمن استدامة الدورة الطبيعية للمياه، ويسمح بدمج إدارة المياه من أجل الحياة، والمياه من أجل الاستخدامات والخدمات لأغراض المصلحة العامة، والمياه من أجل الاستخدامات الاقتصادية، داخل ترتيب للأولويات يسترشد وجوباً بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

17- ويرى المقرر الخاص أن تجزئة الإدارة والتشريع والاحتفاظ بزاوية هامشية فيهما لحقوق الإنسان أمر غير ملائم. إنما ينبغي تعزيز نهج متكامل إزاء مختلف استخدامات المياه ووظائفها وتكريس حقوق الإنسان في لب هذا النهج، الذي يتعين أن يوفر المبادئ والمعايير الأساسية لمثل هذا التكامل بين الإدارة والتشريع. وتمثل إدارة النظم الإيكولوجية المائية وخدمات المياه والصرف الصحي تحدياً ديمقراطياً يحتاج من الناس المشاركة الفاعلة وأن يكونوا مسؤولين بالتضامن. وفي هذا الإطار، تتطلب إدارة المياه لأغراض

الأنشطة الإنتاجية وجود مؤسسات وأدوات اقتصادية تشجع على الاستخدام المسؤول والكفؤ للمياه كمنفعة عامة، وتطبيق منطق الصالح العام بإعطاء أولوية لضمان حقوق الإنسان المعرضة للانقاص وتعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة.

18- ويعتزم المقرر الخاص العمل على مدى ولايته من أجل التصدي لهذا التحدي الديمقراطي، وأن يحدد المبادئ ومعايير الإدارة والأهداف المستخلصة من الدروس المستفادة من الممارسات الفضلى، والخبرات، وجهود التعبئة الاجتماعية التي تحشد دفاعاً عن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، في البيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية المختلفة.

ثالثاً - الحالة الراهنة: تأملات المقرر الخاص

ألف - أزمة مياه عالمية على الكوكب المائي

19- تواجه البشرية، من جملة أزمات أخرى، أزمة مأساوية بقدر ما هي منظوية على تناقض: أزمة مياه عالمية على الكوكب المائي، الكوكب الأزرق. وكون أن 2,2 بليون شخص يفكرون إلى سبيل مضمون للحصول على مياه الشرب المأمونة، وأن 4,2 بلايين شخص يحبون بدون سبيل للانتفاع بالخدمات الأساسية للصرف الصحي، وما يقرب من 673 مليون شخص يمارسون التغوط في العراء⁽⁸⁾ متسببين فيما يقارب مليوني حالة وفاة سنوياً، يبرر إلى جانب حجج أخرى كثيرة وصف الحالة بأنها أزمة مياه عالمية⁽⁹⁾. إنها أزمة مياه عالمية تولد موجة متنامية من الصراعات الاجتماعية البيئية في شتى أنحاء العالم على إدارة المياه والنظم الإيكولوجية المائية، وهي صراعات ينخرط فيها أول من يقع في براثن الأزمة على جبهاتها المختلفة.

20- وقد يكون إقران وصف الأزمة بالكوكب المائي مثيراً للجدل، بحجة أن معظم المياه في العالم غير عذبة بل مالحة. ولذلك، تتجه الفكرة التي تستخدم وصف الندرة إلى أن تكون الأميل كمفتاح للتشخيص. إن هناك عن حق مشاكل لندرة المياه في العديد من مناطق العالم ولا سيما المناطق الصحراوية وشبه القاحلة المتضررة بشدة من تغير المناخ، ولا بد من إيلاء أولوية للأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه فيها. لكن معظم الأشخاص الذين يصل عددهم إلى 2,2 بليون نسمة، ليسوا عطشى في بيئات خالية من المياه، بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنهم إما فقراء لا يتوافر لهم سبيل إلى مياه الشرب اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بينما ينتفع بمياه الشرب المتاحة القادرون على تحمل تكاليفها، أو فقراء يعيشون بجوار أنهار أو بحيرات أو مستودعات مياه جوفية ملوثة.

21- ولذلك، يفهم المقرر الخاص أن الأسباب الجذرية لأزمة المياه العالمية تكمن في التقاء صدعين هيكلين رئيسيين في نموذج التنمية الراهن:

(أ) عدم استدامة النظم الإيكولوجية المائية، التي تتسبب في تدهور طبيعة تدفقاتها وتحول المياه من كونها المفتاح للحياة إلى ناقل مرعب للمرض والموت؛

(8) United Nations Children's Fund and World Health Organization, *Progress on household drinking water, sanitation and hygiene 2000-2017: Special focus on inequalities* (New York, 2019).

(9) UN-Water, "Summary progress update 2021: SDG 6 - water and sanitation for all", March 2021, pp. 7 and 13.

(ب) أحوال الفقر وعدم الإنصاف والتمييز التي تشيع في جوانب النظام الاجتماعي الاقتصادي الحالي.

22- ويزيد الأمر سوءاً وجود ثلاثة عوامل تتسبب في الوقت الحاضر، مباشرة وبشكل غير مباشر، في تصعيد أزمة المياه العالمية وتكثيف حدتها هي: أمولة المياه وتحويلها إلى سلعة، وتغير المناخ، ومؤخراً جائحة (كوفيد-19)، التي عمّقت أوجه التفاوت ووسّعت نطاق الفقر⁽¹⁰⁾.

23- وبخصوص أمولة المياه وتحويلها إلى سلعة، يشعر المقرر الخاص بالقلق من ميل الرؤية الليبرالية الجديدة السائدة إلى التعامل مع المياه كمورد اقتصادي بسيط مفيد ونادر، يمكن إدارته كسلعة. ويفتح هذا النهج المجال أمام الفرص التجارية لخصخصة خدمات المياه والصرف الصحي وبيع وشراء حقوق المياه بل وحتى إدارة المياه بوصفها أصلاً مالياً تطبق عليه استراتيجيات المضاربة. وعند إعمال هذه الرؤية، يصبح الناس مجرد زبائن، مما يزيد ضعف هؤلاء الفقراء الذين يصل عددهم إلى 2,2 بليون شخص، بتحويلهم إلى زبائن معدمين تواجههم صعوبة كبيرة في الدفع. وهذه الرؤية باختصار أبعد من أن تحل أزمة المياه العالمية بل تتسبب عملياً في مفاقتها لأنها تزيد من ضعف العائشين في الفقر وتوهن الامتثال لحقوق الإنسان، وتلحق التدهور الخطير بالإدارة الديمقراطية للمياه.

24- وبخصوص تغير المناخ، يمكن أن يكون مآل المشاكل الخطيرة المتصلة بعدم الاستدامة التي تؤثر حالياً في جزء كبير من النظم الإيكولوجية المائية في العالم هو تعريضها للتدهور الشديد، وصولاً إلى نقطة الانهيار، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية اقتصادية لا سابقة لها. ويهدد التغير المتسارع في نظم هطول الأمطار بتداعي الاقتصادات الزراعية غير المتمكنة من التكيف في الوقت المناسب، بل حتى يعرض للخطر صلاحية مناطق بأكملها للسكنى. ويعطي كل ذلك لمحة عن طبيعة الهجرات الجماعية المتوقعة، والزيادة المقابلة في أعداد الأشخاص الذين يعانون مشاكل خطيرة في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

25- وبخصوص جائحة (كوفيد-19)، فإن كونها تؤثر بشكل غير متناسب على السكان الأشد فقراً وتهميشاً، يعمق وجوه عدم الإنصاف والتهميش والعوز التي توجج أزمة المياه العالمية.

باء - ندرة المياه

26- توجد المياه بكميات وفيرة للغاية على كوكب الأرض. لكن 97,5 في المائة منها مياه مالحة، بينما لا تتجاوز كمية المياه العذبة 2,5 في المائة، يُخزّن معظمها كجليد دائم عند القطبين أو على قمم الجبال. ويتاح حوالي 0,5 في المائة من هذا الحجم الإجمالي كمياه عذبة تجري في الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية⁽¹¹⁾.

27- ويرى المقرر الخاص أنه من قبيل التبسيط القول بأن ندرة المياه العذبة هي لبّ أزمة المياه العالمية. وإذا ما أخذ بهذا النهج، سيجوز للمرء القول أيضاً بندرة الغلاف الجوي، لأنه غير قادر على استيعاب انبعاثات غازات الدفيئة دون التسبب في تغير المناخ، بل سيجوز حتى اعتبار أن الكوكب نفسه غير كاف.

World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune* (Washington, D.C., 2020), p. 5 (10)

انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.worldatlas.com/articles/what-percentage-of-the-earth-s-water-is-drinkable.html (11)

28- غير أن هذا النوع من التشخيص موجود بالفعل، ويؤدي غالباً، من ناحية، إلى اقتراح مشاريع هيدرولوجية عملاقة جديدة وتكثيف استغلال الأنهار ومستودعات المياه الجوفية، ويخلق من ثم ضغطاً إضافية متزايدة على النظم الإيكولوجية ويعجل بأزمة عدم استدامتها. كما يؤدي، من ناحية أخرى، إلى تبرير التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية بسيطة ومفيدة ونادرة. ويرى المقرر الخاص أن هذا النهج يشكل خطأ جسيماً وخطيراً.

29- وأياً ما كان، ليس الهدف من هذا التقرير هو تحليل مشاكل الندرة عموماً، بل تحديد أسباب أزمة المياه العالمية من منظور حقوق الإنسان المعرّضة للخطر. ومن هذا المنظور، تتمثل النقطة المرجعية الرئيسية في وجود 2,2 بليون شخص لا يتوافر لهم سبيل مضمون للحصول على مياه الشرب، و4,2 بلايين شخص يفقدون إلى خدمات الصرف الصحي. إن كمية المياه التي يحتاجها الشخص لتلبية حقوق الإنسان تلك، مع مراعاة مناخ كل منطقة وثقافتها، هي في الواقع كمية ضئيلة. وإذا ما استعنا بالمؤشر الذي يحدد كمية 50 لتراً من مياه الشرب المأمونة كاحتياج للشخص الواحد في اليوم، حسب تقدير منظمة الصحة العالمية في سيناريو يتم فيه إيصال المياه على بُعد يصل إلى 100 متر من المنزل، تذهب تقديرات المقرر الخاص إلى أن الكمية الإجمالية للمياه المطلوبة ستمثل حوالي 3 في المائة في المتوسط من المياه التي تُستمد حالياً من الطبيعة لأغراض تلبية احتياجات الناس والأنشطة الاقتصادية. ولن يجف أي نهر في المستقبل إذا كانت كمية المياه التي تستمدّها البشرية منه لا تتعدى 3 في المائة.

30- ومن هنا لا تمثل الندرة، من منظور حقوق الإنسان، محور التركيز الرئيسي في أزمة المياه العالمية. إنما هي مشكلة للأولويات. وواقع الأمر أنه بالرجوع إلى أمثلة تاريخية متعددة للبلدان التي ضمنت منذ فترة طويلة مياه الشرب المأمونة لجميع سكانها، بعد أن كانت عاجزة حتى عن توصيل المياه إلى منازل الناس، لوجدنا أن المسألة التي واجهتها كانت مسألة أولوية: فعملت أولاً على إنشاء البئر المتاحة على العموم، التي توفر المياه المجانية الصالحة للشرب في ساحة المدينة أو الحي، حتى قبل رصف الطرق أو إضاءة الشوارع. وفيما يتعلق بتوافر المياه ونوعيتها، ينبغي أن تُعطى الأولوية القصوى في سلم الاستخدامات، سواء من حيث الكمية والنوعية الضرورية، للمياه التي تخصص للإمدادات المنزلية بما يضمن بالتبعية حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات المرافق الصحية.

31- ولا يوجد مجال للشك في وجود مشاكل لندرة المياه في الأراضي الصحراوية وشبه القاحلة التي قد يبلغ أثر المناخ فيها حداً تقل معه قابليتها للسكنى. ولا تكون المياه اللازمة لبقاء المجتمعات في هذه الحالات هي فقط المياه اللازمة غالباً لإعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، بل أيضاً المياه اللازمة لتلبية احتياجات الماشية وزراعة الكفاف التي تدخل أيضاً، في واقع الأمر في باب المياه من أجل الحياة.

جيم - تصدعان هيكليان رئيسيان

1- عدم المساواة والتمييز والفقر

32- حسبما توضح أعلاه، يقبع في هوة الفقر معظم الأشخاص الذين يصل عددهم إلى 2,2 بليون شخص ولا يتمتعون بضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة. ولكي نفهم معنى ذلك، لا بد من توضيح ماذا يعني العيش في الفقر.

33- وفي المجتمع الحضري المعاصر الذي يتعين فيه على الناس شراء كل ما يحتاجون إليه، يكون مؤدى انخفاض الدخل إلى الحد الذي لا يسمح بالحصول على ما هو ضروري لتأمين الحياة الكريمة، هو بلا شك معاناة الفقر. ووفقاً لبيانات البنك الدولي في عام 2017، كان دخل عُشر سكان العالم،

أي حوالي 689 مليون شخص، أقل من 1,9 دولار أمريكي في اليوم⁽¹²⁾. ورغم كون الدخل واحداً فقط من الأبعاد التي يتعين أخذها بعين الاعتبار، تشير هذه التقديرات مع ذلك إلى الحجم الذي بلغه الفقر على الصعيد العالمي.

34- لكن الفقر أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، ويجب ألا يُفهم على أنه مجرد قلة الدخل. فثمة ارتباط وثيق بينه وبين قلة التعليم والمياه وخدمات الصرف الصحي، والصحة والإسكان والطاقة والعمل وفرص العيش الكريم، فضلاً عن ارتباطه بالتهميش واللامساواة الناجمين عن عدم تكافؤ علاقات القوى. وعلى وجه الخصوص، يؤثر التمييز بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في العديد من المجتمعات فيما يتعلق بمستوى الفقر الذي يعيشه وسبل حصولهن على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك النظافة الصحية اللازمة في فترة الحيض. كذلك، تظل النساء والفتيات تتحملن بقدر كبير عبء جلب المياه إلى المنزل مما يبقيهن خارج فصول الدراسة أو الوظائف المدفوعة الأجر، ويسهم من ثم في تأجيل دائرة الفقر.

35- إن عدم الوفاء بحقوق الإنسان مثل الحق في السكن اللائق والصحة والتعليم والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي، التي تمثل حقوقاً مترابطة في الواقع، ربما كان يجسد أوضح صورته لمعنى الفقر المدقع. وقد يكون انتهاك الحق في خدمات الصرف الصحي هو المبتدأ الذي يجر عدم امتثال جميع الحقوق الأخرى. ولهذا السبب، يتعين أن يجري تكريس الاهتمام والجهد ليس فقط لحق الإنسان في المياه، بل أيضاً حقه في خدمات الصرف الصحي، وهو الحق الذي يورث الظل دائماً، باعتباره شرطاً أساسياً في مكافحة الفقر.

36- وفي المناطق الريفية، لا سيما التي تقطنها الشعوب الأصلية ترتبط أنماط حياتها بالطبيعة والأرض والقيم المجتمعية ارتباطاً وثيقاً، ولا تُشتري معظم الضروريات التي تكفل الحياة الكريمة بل توفرها الطبيعة ويتيحها المجتمع المحلي. كما أن النهر العفي يمثل ضماناً لمياه الشرب الوفيرة بل حتى للغذاء، فيوفر مياه الري من أجل زراعة المحاصيل وبتيح أنشطة صيد الأسماك. وتتسبب المشاكل عندما تتسبب مشاريع استخراجية كبيرة أو مشاريع هيدرولوية عملاقة، أو إزالة الغابات أو أعمال تجارية زراعية واسعة النطاق في إحداث تصدّع في استدامة النظم الإيكولوجية، ولا سيما الأنهار التي تعتمد عليها تلك المجتمعات. وفي مثل هذه الحالات، ينشأ الفقر بسبب التمييز الذي يلحق بهذه المجتمعات. ونادراً ما تغمر مياه السدود الكبيرة مناطق السكان الأثرياء ذوي النفوذ. إنما تؤثر المشاريع كثيراً على الشعوب الأصلية أو الفلاحين الذين يتعرضون للتمييز والإيذاء تحت زعم تطوير المشاريع، التي تسقطهم في هوة الفقر والعوز بعد أن كانوا حتى مجيئها يعيشون عيشاً كريماً، على الرغم من قلة دخولهم.

37- وفي المناطق الحضرية، لا تصل شبكات الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في كثير من الأحيان إلى العشوائيات الكبيرة أو المستوطنات غير الرسمية التي تقطنها الأسر الأشد فقراً. ورغم ضآلة دخول هؤلاء السكان، ينتهي بهم المطاف إلى شراء المياه التي يحتاجونها للعيش من بائعين ينقلونها في شاحنات صهريجية، من دون ضمان صلاحيتها للشرب وبتكلفة تزيد كثيراً على تكلفة المياه التي تحصل عليها الأسر الثرية في الأحياء الموصولة بشبكات الإمداد. ويقدر أن هذه الأسر الفقيرة تدفع ما بين 10 و20 مرة أكثر من جيرانها ميسوري الحال⁽¹³⁾. إن عدم حصول هذه الأسر على المياه الصالحة للشرب

(12) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.worldbank.org/en/topic/measuringpoverty

(13) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization World Water Assessment Programme, *The United Nations World Water Development Report 2019: Leaving No One Behind* (Paris, 2019), p. 97

لا يقترن، بالمعنى الدقيق للكلمة، بعجزها عن الدفع؛ لأنها في واقع الأمر تدفع ثمن المياه، لكنها تفعل ذلك بجهود جهيد وبأسعار مرتفعة. لكن الفرق الرئيسي يكمن في التهميش الذي تعاني منه الأحياء الفقيرة مقارنةً بالأحياء الغنية الموصولة بشبكات المياه وخدمات الصرف الصحي. ومع حصول ذلك يتحول عدم الإنصاف والتمييز إلى محفزات للفقر.

38- وثمة فرضية في العديد من البلدان النامية تذهب إلى أن عدم صلاحية إمدادات المياه للشرب في المناطق الحضرية أمر طبيعي أو لا يمكن تجنبه. وفي هذا السياق، يستهلك أصحاب الدخول الكافية المياه المعبأة في زجاجات حتى وإن كلفتهم زهاء 1 000 دولار أمريكي لكل 1 000 لتر، بينما ينتهي الأمر بأفقر الناس إلى تحمّل المخاطر التي قد يسببها شرب مياه الصنابير. ومن تجربة المقرر الخاص، فإن نسبة التسرب من هذه الشبكات الحضرية يصل غالباً إلى 50 في المائة، وربما أكثر. وعندما يصبح سبيل التعويض عن التسرب هو قطع إمدادات المياه عن أحياء وضواحي مختلفة بالتتابع. ويمثل ذلك في الواقع توفيراً مهماً للغاية، لكنه يتضمن بالضرورة الإمداد بمياه غير صالحة للشرب، بسبب الاختراق الهائل للملوثات التي تتسلل عبر نفس نقاط التسرب في الأوقات التي يتوقف فيها جريان المياه في الشبكة ويقل الضغط في المواسير.

39- وقد ترجع عدم صلاحية المياه للشرب في بعض الأحيان إلى الملوثات السامة. ومن أسف أن التلوث السام للأنهار ومستودعات المياه الجوفية بسبب أنشطة التعدين والتصريف الصناعي أو حتى الناجم عن مصدر منتشر كالزراعة، أخذ في التزايد يوماً. وينتهي الأمر بالمعادن الثقيلة والمبيدات الحشرية والمواد السمية الأخرى إلى تسميم ملايين الناس شيئاً فشيئاً من خلال شبكات المياه الحضرية، حتى ولو كانت المياه مكلورة. ونظراً لتعذر الحصول على ما يكفي من المعلومات العامة في كثير من الأحيان، ولأن الآثار على الصحة ليست فورية الحدوث، يستهلك الناس الأشد فقراً هذه المياه ثم يعانون على نحو غير متناسب من أثارها الصحية السلبية على المديين المتوسط والطويل، مما يتسبب في تفاقم أحوال الفقر التي يحيونها.

40- وعلى نحو أو آخر، تأخذ بلدان ومدن بل حتى وعواصم كبرى بأكملها كحقيقة مسلّم بها، اضطراب سكانها الأشد فقراً إلى شرب مياه غير مأمونة يومياً، بما في ذلك عواقبها على الصحة في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

41- وإحدى علامات الفقر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، هو الفقر المائي الذي يحدث جراء قطع المياه عن الأسر الفقيرة بسبب عدم قدرتها على الدفع. ويرى المقرر الخاص أن مثل هذه الانقطاعات لا بد أن تعامل بوصفها انتهاكاً لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي العائدة لهذه الأسر.

2- عدم الاستدامة في النظم الإيكولوجية المائية

42- ثمة رابط وثيق بين صحة الناس، وخاصة العائشين في الفقر، والحالة الصحية والإيكولوجية للأنهار أو مستودعات المياه الجوفية التي يحصلون منها على المياه. من هنا، تؤثر صحة النظم الإيكولوجية ذات الصلة على التمتع بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. كذلك، يعرّض تدهور استدامة الأنهار والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية أو تصدعها حقوق الإنسان الأخرى للخطر بما يجلبه من تأثير على أنشطة صيد الأسماك وسبل عيش المجتمعات النهرية. وقد يمتد تأثيرها الخطير أيضاً إلى استدامة الدلتا والشواطئ التي تعتمد عليها حيوات عديد من البشر.

43- ويجري في أحيان كثيرة إغفال قيمة التنوع البيولوجي باعتباره مسألة دخيلة على مصالح البشرية. لكن التنوع البيولوجي إلى جانب قيمته المتأصلة، هو المؤشر الأفضل على صحة النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها مياه الشرب في المجتمعات المشاطئة، وعلى أدائها الوظيفي الذي يكفل تقيتها وتنظيمها بشكل طبيعي. والواقع أن تشريعات الاتحاد الأوروبي تربط بين الجودة الضرورية لمياه الشرب وصحة وحالة النظام الإيكولوجي الذي يوفر هذه الخدمة⁽¹⁴⁾.

44- بيد أن تدهور التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه العذبة ينذر بالقلق: فمن إجمالي 3 471 من الثدييات والطيور والبرمائيات والزواحف والأسماك التي أخضعت للتقييم، تعرّض للانخفاض منذ عام 1970 ما متوسطه 84 في المائة منها⁽¹⁵⁾. وتعرضت ملايين الكيلومترات من النظم الإيكولوجية النهرية للتدمير أو تأثرت على نحو جسيم. واختفى ما يقرب من 90 في المائة من الأراضي الرطبة التي كانت موجودة في القرن الثامن عشر. وهذه الأراضي الرطبة داعمة لزهاء 40 في المائة من التنوع البيولوجي، كما توفر وظائف للتقية والتنظيم لا تقدر بثمن، بل وتتجاوز قيمتها ذلك بكثير في سيناريوهات تغير المناخ.

45- ويجري على الصعيد العالمي التخلص من زهاء 80 في المائة من مياه الصرف الصحي دون معالجتها، رغم احتوائها على كل شيء، بدءاً من النفايات البشرية وانتهاءً بالمخلفات شديدة السمية⁽¹⁶⁾. وعلى نحو ما توضح أعلاه، تتسبب النفايات الحضرية غير المعالجة والتلوث السمي الناجم عن أنشطة التعدين والصناعة، بل وحتى الزراعة، في الإضرار بصحة النظم الإيكولوجية وبالصحة العامة للعاشقين في أسفل المجرى⁽¹⁷⁾. ويتجه التلوث بالنترات في الأنهار ومستودعات المياه الجوفية، والتلوث الناجم عن النفايات الصناعية للثروة الحيوانية واستخدام المخصبات المفرط في الأنشطة الزراعية، إلى التزايد أيضاً وينتهي به المطاف إلى مياه الشرب، ويجلب معه آثاراً خطيرة على الصحة العامة ولا سيما صحة الأطفال. وإلى جانب ذلك، وحتى مع عدم وجود معلومات واقعية عن النطاق الذي ربما تكون قد بلغته ما تسمى بالملوثات البازغة، ومنها العقاقير والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والهرمونات، بات الأثر الذي تحدثه على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان بالغ الخطورة إلى الدرجة التي صار يشكك فيها في صلاحية كثير من إمدادات المياه للشرب.

46- ويُعتبر الاستخراج الاعتراسافي لتدفقات المياه، عاملاً رئيسياً آخر في أزمة عدم الاستدامة التي تحل بالنظم الإيكولوجية المائية. فالاستغلال الاعتراسافي للعديد من مستودعات المياه الجوفية لا يدمر التدفقات السفلية للأراضي الرطبة والأنهار فحسب، بل يدمر أيضاً قدرات التخزين والتنظيم الطبيعي لدوران المياه ويعرّض حتى مياه الشرب للخطر في أثناء دورات الجفاف التي يتجه تغير المناخ إلى زيادتها سوءاً.

47- وثمة عامل رئيسي آخر يتسبب في أزمة عدم استدامة العديد من النظم الإيكولوجية المائية الداخلية هو كثافة إزالة الغابات وتوسيع حدود الأنشطة الزراعية والحيوانية. ويعجّل تغير المناخ من هذه الأزمة أيضاً إلى حد تضاعفت معه عمليات التآكل، وانخفضت معدلات الزيادة في الجريان السطحي

(14) Directive 2000/60/EC, arts. 1 and 4, and Directive (EU) 2020/2184, recitals 15-18 and arts. 7-8

(15) World Wide Fund for Nature, *Living Plant Report 2020: Bending the curve of biodiversity loss* (Gland, Switzerland, 2020), p. 24

(16) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.unep.org/explore-topics/water/what-we-do/tackling-global-water-pollution

(17) United Nations Environment Programme, *A Snapshot of the World's Water Quality: Towards a global assessment* (Nairobi, 2016)

والتسرب إلى مستودعات المياه الجوفية النازمة لتدفقات الأنهار. ويعرض كل ذلك إمدادات مياه الشرب للخطر خاصة في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين.

48- لقد أتاح بناء أكثر من 45 000 سد كبير⁽¹⁸⁾ وشق مئات الآلاف من الكيلومترات من القنوات، وبناء محطات الضخ والتوربينات وتشبيد ملايين الكيلومترات من شبكات الضغط تزويد المدن والبلدات بالمياه، وري ما يقرب من 300 مليون هكتار من الأراضي، وإنتاج ما يقرب من 20 في المائة من الطلب الهائل الحالي على الكهرباء، وتلبية المتطلبات الضخمة للتنمية الصناعية والخدمات طوال القرن الماضي. ولا يوجد من يشكك في هذه المنافع والتطورات التي نهضت بالرفاه العام للبشرية. لكن الحقيقة الواقعة المتمثلة في تجاوز البشرية حدود الاستدامة البيئية للنظم الإيكولوجية المائية، يستدعي إحداث تحول من النموذج القديم الذي تهيمن فيه الطبيعة إلى النموذج الجديد للاستدامة؛ من النهج القائمة على الموارد إلى النهج القائمة على النظم الإيكولوجية؛ من استراتيجيات جانب العرض إلى استراتيجيات جديدة لإدارة الطلب والحفظ؛ من النزعة الإنتاجية إلى العقلانية الاقتصادية المستدامة؛ من النهج التكنولوجية والسلطوية في كثير من الأحيان إلى الحوكمة التشاركية والديمقراطية الجديدة. وخلاصة القول، أن ثمة حاجة إلى إحداث نقلة هيدرولوجية من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

49- إن استعادة استدامة الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية واسترداد صحتها وتجديد وظائفها، مطلب أساسي لمعالجة أزمة المياه العالمية لا سيما في سياق التغير المناخي الجاري. ومن الأمور الملحة أن يجري وضع حد للاستغلال الاعسافي للعديد من مستودعات المياه الجوفية، التي تمثل أيضاً الرئات المائية للطبيعية، والمحافظة عليها لكي تصبح احتياطات استراتيجية في مواجهة حالات الجفاف. كما أن استعادة الأراضي الرطبة تعني المحافظة على وظائفها المتعلقة بالتجديد والتنقية؛ وفي ذات الوقت، يؤدي صون الغطاء الخضري وتحسينه إلى منع حدوث التآكل ويسهل التسرب إلى مستودعات المياه الجوفية. بيد أنه من الضروري من أجل استعادة الأداء السليم للهندسة الطبيعية التي تنظم الدورة الهيدرولوجية في الجُزر والقارات أن يجري وضع حد للتلوث، وتنظيف المياه المرتجعة والقضاء المبرم على صرف المخلفات السامة ومنع الملوثات البازغة الجديدة.

دال - ثلاثة عوامل تعمق أزمة المياه العالمية

1- تغيّر المناخ، المخاطر والآثار

50- ثمة توافق عام في الآراء الآن على أن استخدام الوقود الأحفوري هو العامل المهيمن وراء استحداث التغيّر المناخي، وقد تولد عن ذلك توجه إلى إحداث تحول في مجال الطاقة وتوجيهها نحو الأشكال المختلفة للطاقة المتجددة وهيمنتته على استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ. لكن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الناجمة عن تغيّر المناخ تتولد حول ناقلات المياه، وهو ما يستدعي اتباع استراتيجيات تكيف يهيمن عليها إحداث التحول الهيدرولوجي الذي سبقت الإشارة إليه، والمبني على نموذج الاستدامة.

51- وعلى عكس ما نسمعه أحياناً، فإن تغير المناخ، في عبارة عامة، لا يعني ولن يعني انخفاض متوسط هطول الأمطار. فمع ارتفاع درجات الحرارة ترتفع كمية المياه المتبخرة من البحار وترتفع معها من ثم معدلات هطول الأمطار. ولن تجدد الدورة المائية كميات أقل من المياه العذبة في المتوسط، بل إن الأمر على عكس ذلك تماماً. إنما تتبع المشاكل جراء تسارع التغيرات في أنماط هطول الأمطار في كل

(18) "Dams and development: a new framework for decision-making - overview of the report by the World Commission on Dams", December 2001

إقليم وزيادة التبخر النباتي بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يحدث انخفاضاً في تدفقات المياه المتاحة. ويمكن تلخيص هذه النتائج على النحو التالي:

- (أ) زيادة متوسط هطول الأمطار في بعض الأماكن التي تهطل فيها الأمطار تقليدياً بمعدلات أكبر، وانخفاض متوسط هطول الأمطار في أماكن أخرى، تهطل فيها الأمطار عادة بمعدلات أقل؛
- (ب) زيادة تباين هطول الأمطار الذي يضاعف حدوث مخاطر الظواهر المناخية الشديدة المصحوبة بدورات جفاف أطول وأكثر تواتراً، وعواصف وأنواء وأعاصير أشد كثافة وأكثر تعاقباً؛
- (ج) زيادة متوسط درجات الحرارة والموجات الحارة في فترة الصيف، مقرونة بزيادة حادة في التبخر النباتي وانخفاض مقابل في التدفقات النهرية والتسرب إلى مستودعات المياه الجوفية؛
- (د) انخفاض كميات الثلوج والكتل الجليدية في منابع الأنهار، ومن ثم تقليل وظيفتها كناظم للتدفق؛
- (هـ) زيادة سرعة تصحر الأراضي واتساع نطاقه، واقتران ذلك بتزايد خطر الحرائق والاستغلال الاعتراسافي للمياه الجوفية، مما يؤدي إلى استنفاد الينابيع؛
- (و) انصهار الكتل القطبية بسبب الاحترار العالمي وارتفاع مستويات سطح البحر.

52- ويمكن تلخيص الآثار المنظورة لهذه الظواهر على النحو التالي:

- (أ) يتسبب التغير السريع في أنماط هطول الأمطار في التأثير بشكل رئيسي على حالة ووظائف النظم الإيكولوجية المائية التي لا تتمكن من التكيف بالسرعة الكافية، مما يؤدي إلى حدوث انهيارات تؤثر في نوعية وكمية إمدادات مياه الشرب؛
- (ب) في كثير من المناطق التي تتعرض فيها النظم الإيكولوجية المائية في الوقت الراهن لمستويات استغلال اعتراسافية، ستتجه تدفقات الأنهار والتجديد الطبيعي لمستودعات المياه الجوفية عن طريق التسرب إلى الانخفاض الحاد فتزيد من ثم شدة تقاوم عدم استدامة النظم الإيكولوجية والإجهاد المائي، وتؤدي إلى عواقب تطال إمدادات مياه الشرب؛
- (ج) ستتقرن زيادة التقلب في هطول الأمطار وتزايد خطر هطول الأمطار شديدة الغزارة، بتآكل متسارع للتربة، لا سيما إذا استمر الغطاء النباتي في التدهور، وسيزداد خطر الجريان السطحي للمياه والفيضانات وينخفض التسرب إلى مستودعات المياه الجوفية، ويتسارع تدفق الرواسب وانسداد الخزانات، مما يتسبب في انخفاض احتياطيات المياه وتعريض بعض إمدادات مياه الشرب للخطر؛
- (د) ستؤدي إزالة الغابات في المناطق الرطبة، كمنطقة الأمازون، إلى إفقار التربة وزيادة تآكلها، وتتسبب في تراجع هطول الأمطار على مساحات شاسعة؛
- (هـ) سيضاعف تعرض المدن الساحلية لمخاطر الفيضانات، عندما تقترن الفيضانات النهرية بالعواصف وموجات المد والجزر ويزيدها تقاقماً ارتفاع منسوب مياه البحر، الذي يؤدي بدوره إلى التملح التدريجي لمستودعات المياه الجوفية، مما يتسبب في تدهور نوعية مياه الشرب الأكثر يسراً لأقفر الناس؛

(و) ونتيجة للخراب الذي يلحق بالزراعة والماشية في المناطق الريفية المختلفة التي لا تملك إلا النزر اليسير من القدرة على التكيف، لأسباب مختلفة تعزى إلى تغير المناخ، ستتولد هجرة جماعية قد تصل أعدادها إلى 200 مليون شخص بحلول عام 2050⁽¹⁹⁾.

53- إن الآثار الاجتماعية الاقتصادية المدمرة التي تحدثها التغيرات في الدورة المائية، تستدعي اتباع استراتيجيات تكيف عاجلة تدعم قدرة الصمود في النظم الإيكولوجية المائية أمام الظواهر المتطرفة، وتزيد القدرة الاجتماعية على التكيف، استناداً إلى إعمال حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولا سيما لفئات السكان الأشد عُرضة للخطر، وهي دائماً الفئات التي تعيش في الفقر و/أو التهميش.

54- ومن الضروري أولاً، من أجل زيادة القدرة على الصمود البيئي أن تُكفل استعادة سلامة الحالة الإيكولوجية لهذه النظم من أجل تجديد قدرتها الطبيعية على الحد من آثار الجفاف والفيضانات، ووضع سياسات حرجية مناسبة تقلل إلى أدنى حد مخاطر الحرائق. وثانياً، يتطلب تطوير قدرة التكيف الاجتماعي تعزيز التدابير الوقائية وضمان التطبيق الصارم لمبدأ التحوط في التخطيط الهيدرولوجي والإقليمي والحضري. ويتطلب أيضاً زيادة الوعي والتثقيف، وتعزيز مشاركة السكان في خطط الوقاية والطوارئ، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضمان الامتثال لحقوق الإنسان، وبالدرجة الأولى فيما بين العائشين في أشد أحوال الضعف.

55- ومن المهم التنبيه إلى أن المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي لا تحدث فقط خلال دورات الجفاف، بل تحدث أيضاً في أوقات الفيضانات. فعندما تفيض الأنهار يُعمر عديد من الأحياء تحت الماء، وتتعطل خدمات المياه والصرف الصحي بل ويحدث ما يسمى بالفيضانات السوداء المندفعة من شبكات الصرف الصحي داخل المنازل. وإلى جانب ذلك، لا تعرض أحوال الجفاف إمدادات مياه الشرب للخطر فحسب بسبب ما تحدثه فيها من نقصان، بل تذهب في ذلك إلى حدود أبعد بسبب زيادة تراكيزات الملوثات فيها مع انخفاض التدفقات وبقاء مستوى المنصرف على حاله.

2- مخاطر جائحة (كوفيد-19) وآثارها

56- كشف جائحة (كوفيد-19) عن ضعف الناس جميعاً، وأجبرت العالم على مواجهتها باستجابة جماعية. ولم ينجح أمام جائحة (كوفيد-19) خيار تحصين الحدود للحد من انتقال المخاطر إلى بلدان نائية، مثلما حدث مع أمراض أخرى؛ وانتقل الفيروس بالطائرة، وسافر حتى في درجة رجال الأعمال. ورغم الهشاشة التي تعم صفوف السكان الفقراء، ولا سيما فيما بين النساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى، لن يكون أحد بمنأى عن الأذى حتى يدخل الجميع تحت مظلة الحماية.

57- ولأول مرة، يجري إدراك معنى الشعاع الحاكم لأهداف التنمية المستدامة والداعي إلى "عدم ترك أحد وراء الركب"، الذي بات يفرض نفسه كشعار لا غنى عنه. وأبرزت جائحة (كوفيد-19) دور النظافة الصحية الكافية في منع الإصابة بالعدوى باستخدام الصابون والماء. وأصبح ما كان برهاناً جرت المجادلة من أجل إثباته ألف مرة - أي دور خدمات المياه والصرف الصحي كمفهوم أساسي في مجال الصحة العامة - يمثل أداة عاجلة لا فكاك منها، ولا ينبغي أن يهمل أي أحد من الانتفاع بها من أجل مكافحة

International Organization for Migration (IOM), *Migration and Climate Change*, IOM Migration (19) Research Series, No. 31 (Geneva, 2008), p. 11

الفيروس. وأدى ذلك بحكومات عديدة إلى حظر قطع خدمات توصيل إمدادات المياه إذا تعذر دفع تكلفتها، كتدبير طارئ في مواجهة الجائحة.

58- ويتنامى توافق عام حول ضرورة تعزيز نظم الصحة العامة، باعتبارها أنشطة عامة غير مستهدفة للربح، لحماية صحة جميع المتخلفين عن الركب. وثمة أيضاً أدلة متزايدة على أهمية أن يجري في إطار توافق الآراء، إدماج إدارة خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي باعتبارها تمثل حجر الزاوية في مجال الصحة العامة، وإعطاء أولوية للجهود الاقتصادية العامة المناظرة من أجل تمكين الحكومات المحلية ودون الوطنية والسلطات المجتمعية من رفع كفاءتها المتعلقة بخدمات ومرافق المياه والصرف الصحي، وإعمال الالتزام المقابل بضمان حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

59- وأياً ما كان، وإلى جانب ما أحدثته الجائحة من تحول إيجابي في الوعي العام، أدت أيضاً إلى تعميق اللامساواة والفقر وتوسيع نطاقيهما، وهو أمر يجب علينا ألا ننسى أنه يمثل الصدع الهيكلي الأول المنتسب في أزمة المياه العالمية، بتأثيره المكثف على العائشين في أسوأ ظروف السكنى والنظافة. ويزيد نهج تعظيم الفوائد المهيمن على تطوير وتطبيق اللقاحات مشاكل عدم المساواة، ويضاعف أثر الجائحة فيما بين أفقر الناس ويزيد مخاطر حدوث طفرات في الفيروس. وفي هذا السياق، يكون محور التحدي هو تعظيم القدرة على الصمود الاجتماعي في مواجهة المخاطر الناشئة عن الجائحة. وتزيد اللقاحات القدرات الفردية والجماعية على الصمود في وجه المرض، لكنها يجب أن تضمن للجميع بمن فيهم أفقر الناس، مع إعلاء مبدأ المصلحة العامة على حق شركات الأدوية الكبيرة في تحقيق أرباح طائلة. وعلى أية حال، فإن الأعمال الفعال لحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وإسقاطها على مسألة النظافة الصحية، كان وسيبقى عاملاً أساسياً من أجل تدعيم القدرة على الصمود الاجتماعي والوقاية ليس فقط من المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (فيروس كورونا-2) وطفراتها، بل من أي جائحات محتملة أخرى.

60- ومرة ثانية، وفيما يتعلق بمخاطر الصحة العامة، تقوم الحاجة إلى دمج العوامل البيئية والعوامل الاجتماعية، وما يتبع ذلك من دمج الصمود الاجتماعي والصمود البيئي. ومن الأهمية بمكان إجراء تقييم نقدي للتطوير الصناعي الضخم والكثيف للثروة الحيوانية، ووضع استراتيجيات لحماية التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجيات التكيف والتخفيف في مجال الصحة العامة.

3- التحدي المتعلق بالإدارة الديمقراطية للمياه

61- جدّ أسلاف البشرية في سعيهم في أنحاء المعمورة بحثاً عن نهر أو بحيرة أو مصدر يزودهم بما يكفيهم من المياه لضمان حياة كريمة، حتى عثروا عليه واستقروا حوله. واعتبرت المياه تقليدياً منفعة عامة يجب أن تتاح للجميع كقيمة أساسية لا بديل عنها لوجود الحياة. ومع التعقد الذي ألمّ بالهيكلية الاجتماعية، تطورت الإدارة المجتمعية للمياه، على نحو ما هو قائم حتى الآن في العديد من المناطق الريفية، حتى أصبحت اختصاصاً عاماً في أيدي الدولة تديره عن طريق نظام لتراخيص الامتياز، كوسيلة للمحافظة على الملكية العامة للمياه وكفالة مبدأ المصلحة العامة في استخدامها، ومعها أصبحت المياه داخلة في باب المنفعة العامة.

62- وعزز إقامة الأشغال الهيدروليكية الكبيرة طوال القرن العشرين، بتوظيف استثمارات عامة هائلة ومنحها مدد سداد طويلة وإعانات كبيرة مقدمة من الدول أحياناً، دور الدولة والنظرة إلى المياه باعتبارها منفعة عامة. ومن الناحية المنطقية، هياً الإنفاق المالي الهائل من الخزنة العامة باستخدام الضرائب التي

يدفعها الجميع، الأسباب الداعية إلى اتباع نهج إداري في استخدام المياه المتاحة يستند إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

63- ومن أسف أن القوة التي اكتسبتها المصالح الاقتصادية الكبيرة على مدى القرن العشرين، انتهت بها إلى اختطاف مبدأ المصلحة العامة. وفي ذات الوقت، أدى التطور الهيدرولي الهائل الذي فتح الباب أمام استخراج تدفقات مائية ضخمة ووجود عمليات منهجية للصرف - بما فيه الصرف الصناعي والحضري والتعديني - إضافة إلى التلوث الزراعي المنتشر المصدر، إلى كسر استدامة النظم الإيكولوجية المائية. وتبلورت النتيجة النهائية في أزمة المياه العالمية، التي تقتضي إعادة التفكير في المعنى الذي ينبغي أن يكون عليه مفهوم المصلحة العامة في إدارة المياه في القرن الحادي والعشرين، من منطلق كونها منفعة عامة لا تُستبدل ولا غنى عنها للحياة.

64- وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ساد اقتراح رُوّجت له الرؤية الليبرالية الجديدة يدعو إلى اعتبار المياه سلعة يتعين أن تدار بمنطق السوق الحرة. وبتبني هذا النهج، جرى تعزيز خصخصة إدارة خدمات المياه والصرف الصحي، وإنشاء أسواق للمياه، أسفرت عن زيادة الاستيلاء الخاص على المياه بحكم الأمر الواقع من جانب أصحاب تراخيص امتياز استخدامها. وفي الأونة الأخيرة، وفي إطار هذه الرؤية التي تعتبر إدارة المياه فضاءً مفتوحاً للأعمال التجارية، أصبحت حقوق المياه تدار كأصول مالية في بورصة وول ستريت للعقود الآجلة، وبحكم منطق استراتيجيات المضاربة.

65- ويرى المقرر الخاص وجوب الاستمرار في اعتبار المياه منفعة عامة (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 15(2002)، الفقرة 1)، مع المحافظة على قيم المشاركة والمسؤولية المشتركة التي تتمتعها الإدارة المجتمعية للمياه. ولا بد أن تكون مواجهة أزمة المياه العالمية من خلال تعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه التي تكفل استدامة النظم الإيكولوجية، وصياغة نهج قائم على حقوق الإنسان لإدارة المياه في إطار القواعد القانونية المنظمة للأولويات الأخلاقية على النحو المفصل أعلاه.

66- إن إدارة المياه بالمنطق البحت للسوق، باتباع استراتيجيات الخصخصة والأمولة وتحويل المياه إلى سلعة، يضاعف هشاشة العائشين في الفقر، ويعرّض للخطر ما لهم من حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ويقوض استدامة النظم الإيكولوجية، وهو ما يتناقض مع اعتبار المياه منفعة عامة، ومع منطق المصلحة العامة، سواء بسواء.

67- وبوجيز العبارة، تحتاج مواجهة أزمة المياه العالمية التي تكنتف 2,2 بليون شخص لا يملكون مياه الشرب المضمونة، و4,2 بلايين شخص لا تتوافر لهم خدمات الصرف الصحي، إرساء ممارسات للإدارة الديمقراطية وتوطيدها. ومثل هذه الممارسات تُتبع في عشرات الآلاف من المجتمعات المجتمعية للقنوات المائية التي تدير المياه والصرف الصحي لملايين الناس في المناطق الريفية الفقيرة في أمريكا اللاتينية، وهي معروفة أيضاً في شركة باريس للمياه (أوو دي باريس)، التي تعطي مثلاً للشفافية والإدارة المفتوحة أمام مشاركة الجمهور في إطار شبكة حضرية كبيرة، ومبادرة "سجال المواطن" في المكسيك، التي تسعى إلى صياغة قانون عام للمياه يتبع في إدارتها نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، عقب صدور قرار جرى بمقتضاه الإقرار في الدستور المكسيكي بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

رابعاً- السنوات الثلاث الأولى للمقرر الخاص كمكلف بالولاية (2020-2023)

ألف- ثلاثة أهداف رئيسية

68- تؤشر الأوقات الحرجة الراهنة إلى مطلع عهد جديد للتغيير ليست أزمة المياه العالمية إلا دالة واحدة عليه. وهي أوقات تشهد حدوث أزمات مؤلمة كالأزمة التي نعانيها اليوم مع جائحة (كوفيد-19) أو الأزمة التي بدأت بحدوث التغيير المناخي. وتعطي هذه الأزمات دروساً وتندر بقدوم التغيير، وتجيء مصحوبة بآلام مخاض ولادة هذا العالم الجديد، وهو عالم حسبما يقول ناشطو الحركات الاجتماعية، ممكن لأنه ضروري.

69- وفي سياق أزمة المياه العالمية، ستمثل ثلاثة أهداف صعبة خيوط العمل الرئيسية للمقرر الخاص، على النحو المبين أدناه.

1- توضيح سبل تعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي

70- يمثل دمج إدارة الاستخدامات والوظائف المتعددة للمياه، كمنفعة عامة - أو كجزء من المشاعات في السياقات التي يكون فيها النهج المجتمعي لإدارة المياه وخدمات الصرف الصحي حياً وفعالاً - وفي ظل الأولويات الوارد ذكرها أعلاه، تحدياً مركباً يتجاوز قدرات السوق. وفي وقتنا الحاضر، لا بد أن تمكن الإدارة الديمقراطية للمياه وخدمات الصرف الصحي المجتمع من التصدي للتغيير المناخي وجائحة (كوفيد-19) داخل إطار أزمة المياه العالمية، وتعزيز الصمود البيئي والاجتماعي، وتفعيل المنظور الجنساني، وإيلاء اهتمام خاص للعائشين في الفقر المدقع.

2- تعزيز إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، مع التركيز على استدامة النظم الإيكولوجية المائية

71- يعتقد المقرر الخاص أن إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي لن يمكن أن يتحقق للعائشين في الفقر إلا بإحراز تقدم حاسم في استعادة صحة النظم الإيكولوجية المائية. وبالمثل، لن يتسنى استعادة صحة النظم الإيكولوجية المائية إلا بتحقيق تقدم حاسم في خدمات الصرف الصحي وتنظيف مخلفات التصريف. ويرى المقرر الخاص أن الاستراتيجية الوحيدة القابلة للتطبيق لضمان حصول الفقراء المحرومين من مياه الشرب المأمونة، وعددهم 2,2 بليون شخص، والأشخاص المحرومين من الحصول على خدمات الصرف الصحي بتكلفة ميسورة وعددهم 4,2 بليون شخص، هي إحلال السلام مع الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية التي يعتمدون عليها في معاشهم. ومن هنا، يركز الهدف الثاني للمقرر الخاص على توضيح الصلة بين حقوق الإنسان تلك، واستدامة النظم الإيكولوجية المائية، والدعوة إلى الاستراتيجيات التي تربط بين هذين التحديين.

3- تعزيز التعامل مع المياه باعتبارها مفتاحاً للتعاون والسلام.

72- تحدث الصراعات المحلية في حالات كثيرة بسبب مشاريع تقام على نطاق كبير - ذات طبيعة استخراجية عموماً - تتسبب في تدمير النظم الإيكولوجية والأراضي التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية في معاشاتها أو التأثير عليها بشكل خطير، منتهكة حقوق الإنسان الخاصة بهذه المجتمعات. ويلج المقرر الخاص، استناداً إلى خبرته حول هذه الصراعات، على أهمية الاستماع إلى صوت المرأة وفتح المجال أمامها باعتبارها فاعلاً أساسياً في التوصل إلى حلول لها بدون عنف. ومن الواضح أن احترام حقوق الإنسان لتلك المجتمعات وحماية قادتها الذين يتعرض أمنهم حالياً للتهديد، مطلب أساسي. لكن النزاعات المائية بين المناطق أو البلدان

يمكن رغم ذلك أن توجج الصراعات التي قد تقضي إلى نشوب الحروب. غير أن المياه حتى لو كان ذلك صحيحاً توفر أسباباً وأرضيات للاتفاق والتعاون، إذا ما اتُّبع إزاءها نهج النظام الإيكولوجي. فإذا تعلقَت المسألة بإدارة نهر أو حوض نهر بكل ثرائها وتعقيدها، تنشأ الحاجة إلى التعاون عوضاً عن التنافس على المياه كمورد. ومن الطبيعي في أغلب الأحيان ألا تتماثل الفوائد والجهود التي يتعين بذلها في المنبع والمصب، مما يجعل الحوار والتفاوض ضروريين. ومؤدى التعاون في نهاية المطاف هو تحقيق النفع للجميع. ومن المهم الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان كإشارة إلى الالتزامات القانونية التي يُقر بها الجميع، وفتح الفضاءات أمام مشاركة المرأة إعمالاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

باء - خطط محددة

1- تقارير مواضيعية محددة التوقيت

73- في عام 2021، يقدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير المواضيعي الحالي عن أزمة المياه العالمية على الكوكب المائي، الكوكب الأزرق، مركزاً على تشخيصه للأزمة وخطة عمله. ويهدف المقرر الخاص إلى وصف السياق الذي يعتزم فيه إبراز جوانب الولاية وتحديد الأسباب الجذرية للأزمة والظواهر التي تتسبب في زيادة تفاقمها، مبتغياً تحديد أهدافه والمبادئ الرئيسية لعمله كمكلف بالولاية.

74- وفي عام 2021، سيقدم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تقريره المواضيعي عن المخاطر التي تهدد حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي والآثار التي تلحق بها جراء أمولة المياه وتحويلها إلى سلعة. وسيتناول تقريره الأول إلى الجمعية العامة أول مبادئ العمل بحسب المذكور أعلاه وهو: تعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه بوصفها مفتاحاً لتطوير حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. وإلى جانب ذلك، وعلى غرار الحاصل في هذا التقرير، سيستند المقرر الخاص إلى عمل المقرر السابق له المشمول بتقريره الختامي المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020⁽²⁰⁾. وحسبما شرح هذا التقرير، فإن أحد العوامل التي تزيد من حدة أزمة المياه العالمية هو أمولة المياه وتحويلها التدريجي إلى سلعة، وهو ما يحيل المواطنين إلى زبائن ويدمر الإدارة الديمقراطية للمياه، التي تمثل منفعة عامة ضرورية للحياة.

75- وفي عام 2022، سيقدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً مواضيعياً عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، مستهلاً بتقييم الوضع الراهن وتأمل الدروس المستفادة من ثقافات الأجداد. وسيركز المقرر الخاص في سنته الثانية للولاية، على المجموعات السكانية التي تعاني الضعف والفقر - وهو الصدع الهيكلي الثاني الذي يولد أزمة المياه العالمية - مبتدئاً بالشعوب الأصلية. وستحظى باهتمامه على سبيل الأولوية خدمات الصرف الصحي بوصفها تحدياً رئيسياً مستمراً في المناطق الريفية. ومع ذلك، يعتزم المقرر الخاص أن يتصدى في الوقت ذاته لهدف تعزيز الإدارة الديمقراطية للمياه والربط بين حقوق الإنسان وصحة النظام الإيكولوجي، مع تسليط الضوء على تقاليد الشعوب الأصلية المتعلقة بإدارة المجتمعات المحلية واحترامها للأنهار والبحيرات والينابيع، مستلهمة نظرة الأجداد إلى العالم التي أبقت عليها هذه الشعوب حية. وسيولي المقرر الخاص الاهتمام لأثر الاستراتيجيات الاستخراجية على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وسوف يمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني ملمحاً مهماً في التقرير، مع التركيز على الدور المتطور للمرأة في إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي في المجتمعات المحلية.

76- وفي عام 2022، سيقدم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تقريراً مواضيعياً عن المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي لسكان المناطق الريفية الفقيرة. وسوف يركز تقريره الثاني في عام 2022 على مجتمعات الفلاحين التي تتعرض للتهمة الذي يدفع بها إلى الضعف والفقر. وعلى غرار تقريره عن الشعوب الأصلية، سيقدم التقرير المتعلق بمجتمعات الفلاحين حالة حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن أثر المشاريع العملاقة والاستراتيجيات الاستخراجية. وسيسعى التقرير أيضاً إلى تحديد وإبراز مساهمات الإدارة المجتمعية في كفاءة الإدارة الديمقراطية للمياه في المناطق الريفية. وسيؤلى اهتمام خاص للتحدي المتعلق بخدمات الصرف الصحي لفقراء الريف، ولا سيما للمسألة المهملة المتعلقة بالتغوط في العراء، التي تؤثر بشكل غير متناسب على هذه المناطق، ولدور المرأة في المجال الحيوي المتعلق بخدمات الصرف الصحي، سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي.

77- وفي عام 2023، سيقدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً مواضيعياً عن تحديين متلاقين هما: إعمال حقوق الإنسان للعائشين في الفقر، واستعادة صحة النظم الإيكولوجية المائية. وسيركز التقرير على الصدع الهيكلي الرئيسي الآخر الذي يدفع إلى أزمة المياه العالمية وهو: انهيار صحة واستدامة النظم الإيكولوجية المائية. وسيبحث التقرير، ضمن أنماط إقليمية ومناخية مختلفة، مدى تأثير انهيار استدامة الأنهار والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي بالنسبة للمعتمدين على هذه النظم. وسيسعى التقرير أيضاً إلى وضع تدابير واستراتيجيات ملموسة وبيان جدواها، حتى يتسنى للسكان العائشين في أحوال الضعف الحصول على مياه جيدة النوعية على أساس إعادة الأنهار ومستودعات المياه الجوفية التي يعتمدون عليها إلى حالتها الصحية. وسيكون حق الإنسان في خدمات الصرف الصحي وإسقاطه على المعالجة الممكنة والميسورة التكلفة لمياه الصرف الصحي أحد المسائل الرئيسية التي سيجري العمل عليها.

78- وفي عام 2023، سيقدم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تقريراً مواضيعياً عن المياه كمفتاح للسلام والتوامة والتعاون. وسيتناول التقرير الصراعات المحلية، التي تسببها المشاريع العملاقة عموماً متابعاً مسيرة التقرير الذي قدمه المقرر الخاص السابق لعام 2019⁽²¹⁾. وسيجري في التقرير تحليل العلاقة بين الآثار المترتبة في حقوق الإنسان والتدهور الحاصل في النظم الإيكولوجية المائية وتدميرها أو تلويثها، كما سيجري تحليل نهج عدم اللجوء إلى العنف الذي تتبعه المجتمعات المحلية غالباً في سياقات تجريم الاحتجاج وممارسة القمع ضد القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالصراعات الأقاليمية والدولية، ستجري الإشارة إلى تجارب حل الصراعات المائية بالرجوع إلى التقاليد التاريخية للتوامة بين الشعوب المشاطئة، سواء المجتمعات المحلية أو المدن أو المناطق أو البلدان. وسيضمن التقرير تحديد النزاعات الرئيسية الحالية وتحليلها ويقدم معايير ومبادئ توجيهية لمعالجتها انطلاقاً من استراتيجيات عدم اللجوء إلى العنف والوساطة.

2- بناء جسور الحوار الدائم

79- قد لا يكون الناس الذين يعانون المشاكل بشكل مباشر محقّين في كل ما يقولونه، لكنهم يقيناً هم الأكثر إلماماً بها. وعلى ذلك، إذا أراد المرء أن يسبر أغوار هذه المشاكل، تعين عليه أن يصغي ملياً لهؤلاء الناس مباشرة. ويمثل ذلك أحد المعتقدات التي يؤمن المقرر الخاص بها إيماناً عميقاً. ومن هذا المنطلق، أبقى حوار مع المدافعين عن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي نشطاً منذ اليوم الأول الذي كُلف فيه بالولاية. وكثيراً ما ينخرط هؤلاء المدافعون في

الذود عن المياه والأنهار والأراضي الرطبة والنيابيع التي تتوقف عليها حياة وكرامة مجتمعاتهم المحلية، إلى حد تعريض حياتهم للخطر. ويلتزم المقرر الخاص ببناء جسور الحوار الدائم مع الشبكات الاجتماعية على ثلاث جبهات هي: الحركات الاجتماعية؛ والسلطات البلدية والمجتمعية؛ والخبراء والجامعات والمراكز التعليمية.

80- وانطلاقاً من إيمان المقرر الخاص العميق بأن حقوق الإنسان هي لبّ الحوكمة الديمقراطية العالمية التي يحتاجها العالم بصورة متزايدة، يتطلع إلى معالجة هدف مزدوج يشمل عنصره، تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز مجلس حقوق الإنسان مؤسسياً، والعمل من أجل إرساء هذا الحوار الدائم. ومن خلال قناة الحوار المفتوحة، يتيح المقرر الخاص وقتاً كل أسبوع لكل راغب في مناقشته في أي مسألة. ويعتزم المقرر الخاص العمل من خلال اجتماعات فصلية على بناء جسور للحوار الدائم مع الشبكات العاملة على الجبهات الثلاث المذكورة أعلاه، على أساس جدول أعمال يقترحه أصحاب المصلحة.

81- وفي سبيل معالجة المسائل والأهداف المبينة أعلاه، يضع المقرر الخاص كإحدى أولوياته، العمل عن كثب مع المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومع آليات ومؤسسات حقوق الإنسان ومنها الآليات والمؤسسات المتعلقة بالمرأة والبيئة والشعوب الأصلية والغذاء والسكن والفقر المدقع والتلوث السام والصحة، من جملة آليات ومؤسسات أخرى.

3- الزيارات القطرية

82- صممت الزيارتان القطريتان الرسميتان اللتان يتعين القيام بهما كل عام، حالما تُرفع القيود المفروضة في مواجهة جائحة (كوفيد-19)، على أساس المعايير التالية:

- (أ) إعطاء أولوية للبلدان والمناطق الفقيرة؛
- (ب) إعطاء أولوية لبلدان ومناطق الصراع؛
- (ج) الموازنة بين مختلف القارات والمناطق.

83- وإلى جانب تلك المعايير الإقليمية، ستكون أولويات المقرر الخاص هي:

- (أ) التعامل مع المياه كمفتاح للسلام؛
- (ب) تمكين المرأة كداعية لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي؛
- (ج) الاستماع للواقعين تحت وطأة المشاكل.

84- وفي وجه المشاكل والمظالم، غالباً ما يدفع الاستتكار الذي تتعرض له الحكومات والتعبئة الاجتماعية حيالها إلى دفعها لاتخاذ جانب الحذر شعوراً منها بأنها محل للنقد. ويزيد ذلك بشكل كبير صعوبة توجيه الدعوة للمقرر الخاص لزيارة البلد المعني. لكن المقرر الخاص يدرك أن دوره هو الاستماع إلى كل طرف، مع إيلاء اهتمام خاص لمن يعانون المشاكل، وإفساح المجال للاستماع إلى صوت المرأة، قاصداً إلى اقتراح الحلول في نهاية المطاف. وقد مرت بالمقرر الخاص على مدار حياته تجارب عديدة في الحوار والوساطة عززت قناعته بأن الناس، حسبما يقول المثل الإسباني "يفهمون بعضهم بعضاً عندما يتخاطبون". وثمة أيضاً خبرات عديدة تتعلق بالصراعات المائية ثبت أن إمساك المرأة بمقود قيادتها كان محورياً. وبعبارة وجيزة، يتحدد الهدف في المساهمة في بناء حلول عادلة وفعالة ودائمة.

-4 اتصالات ورسائل الأخرى

85- في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهو اليوم العالمي لدورات المياه، أكد المقرر الخاص مجدداً أهمية استمرار توافر المياه وخدمات الصرف الصحي ودعا الدول إلى حظر قطع إمدادات المياه عندما تعجز الأسر المعيشية عن دفع رسومها. وفي وقت لاحق، أطلق المقرر الخاص مشروعاً بعنوان "حظر قطع المياه: من تعزيز للدع الاجتماعي إلى صون لحقوق الإنسان"، رسم فيه أبعاد الحالة في كل بلد فيما يتصل بقطع المياه والتدابير المتعلقة بحظر هذا القطع. ويؤمن المقرر الخاص بأنه إلى جانب تفعيل هذا الدع الاجتماعي، وهو ضروري وملح أيما إلحاح من أجل معالجة جائحة (كوفيد-19)، لا بد من تحويل الحاجة الملحة التي جلبتها الجائحة إلى فضيلة باقية، وضمان حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في جميع الأوقات وتحت كل الظروف، سواء كانت هناك جائحة أم لا. وخلال الأشهر الستة الأولى من ولايته كمكلف حدد المقرر الخاص أبعاد الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسوف يقوم في المستقبل بتحليل وتحديد أبعاد حالة انقطاع المياه في مناطق أخرى.

-5 التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودعم أهداف التنمية المستدامة

86- سعياً إلى تحسين فهم الدور والمسؤوليات المنوطة بالمنظمات الدولية والإقليمية في مجال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، عقد المقرر الخاص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2021 اجتماعات ثنائية فتحت خطوطاً مختلفة أخرى للتعاون. ويتطلع المقرر الخاص إلى إيلاء آلية الأمم المتحدة للمياه اهتماماً خاصاً، وقد دأب منذ بداية ولايته على مضاعفة مقابلاته مع أعضائها لاعتقاده بضرورة تعزيز القيادة العالمية لهذه الآلية في مواجهة أزمة المياه العالمية وفي الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالمياه، كما يعتقد بقوة بوجود تعزيز قيادة منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة (كوفيد-19) والتصدي للمخاطر المستقبلية التي تهدد الصحة العامة في العالم.